العرب
الإثنين 2021/10/18
السنة 44 العدد 12213

أيرباص تعزّز جهود التحوّل إلى النقل الجوي المستدام

قطعت أيرباص خطوة أخرى باتجاه مسح بصمتها الكربونية في التصنيع واستخدام الوقود الأخضر لتعزيز جهود التحول إلى النقل الجوي المستدام في ظل الضغوط المتواصلة من أجل صداقة البيئة، وسط تأكيد المحللين بأن الوقت قد حان بالفعل لتسريع وتيرة جعل سوق الطيران مساهما في خفض الاحتباس الحراري.

تولوز (فرنسا) – تقوم أيرباص المنافس الأبرز لبوينغ الأميركية بوضع مجموعة متنوعة من المبادرات للتصدي لتغيّر المناخ، وتسعى إلى ترجمتها واقعيا وفق جدول زمني، وستعود النتائج بالفائدة ليس فقط على صناعة الطيران وإنما على القطاعات الأخرى أيضا.

وتتولى إيرباص، بوصفها أكبر مصنع للطائرات في العالم حاليا بالنظر إلى حجم الطلبيات، دورا رياديا في مساعدة الصناعة على التطور وتسويق تقنيات جديدة تدعم أهدافها البيئية.

ودخل عملاق تصنيع الطائرات مؤخرا في شراكة استراتيجية مع بلغ باور وفيليبس 66، لإيجاد طرق لتسخير الهيدروجين لتشغيل الطائرات والمركبات والصناعة دون انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

ديفيد باو

سنحقق هدفنا بحلول فعّالة تقلّل التكلفة في الوقود المتجدد

وكانت أيرباص قد أطلقت في العام الماضي مفهوم "مركز الهيدروجين في المطارات" لبدء البحث في متطلبات البنية التحتية لطائرات الهيدروجين المستقبلية، بالإضافة إلى عمليات المطارات منخفضة الكربون.

وتسعى الاتفاقية الجديدة إلى تجسيد ذلك، حيث تهدف بلغ باور وفيليبس 66 بالشراكة مع أيرباص إلى إدخال الوقود الأخضر للسفر الجوي، مع تقديم عملاق صناعة الطائرات رؤيتها على طائرات الهيدروجين وتصميم بلغ باور البنية التحتية الهيدروجينية غير الملوثة في المطارات.

وذكرت الشركتان في بيان مشترك أن "الأهداف تشمل التوسع في استخدام الهيدروجين منخفض الكربون في القطاع الصناعي وزيادة وقود الهيدروجين للنقل".

ونقلت وكالة بلومبرغ عن ديفيد باو نائب الرئيس التنفيذي لحلول المحلل الكهربائي في بلغ باور، قوله إن "فيليبس 66 ستساعدنا على تحقيق هدفنا المتمثل في إنتاج ألف طن يوميا من الهيدروجين الأخضر مع نشر حلول فعّالة من حيث التكلفة في قطاع الوقود المتجدد".

وتشير التقديرات إلى أن قطاع الطيران مسؤول عن نسبة تصل إلى 3 في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإذ يُتوقع تضاعف السفر الجوي كل 15 إلى 20 عاما، ما يحتّم اتخاذ إجراءات الآن لضمان أن تكون الرحلات الجوية أكثر مراعاة للبيئة مستقبلا.

وترى أيرباص أن مستقبل الطيران هو الطائرات الكهربائية المستقلة والخالية من الانبعاثات، وتقول إن الابتكار قادر على المساهمة في إقامة عالم أكثر استدامة. وباتباع نهج غير تقليدي إزاء تحديات العصر، يمكن بناء مستقبل مستدام لهذه الصناعة.

ويؤكد كارستن سبرينغر كبير المستشارين القانونيين في أيرباص أن قطاع الطيران معقد وتشارك فيه عدة جهات من القطاعين الخاص والعام، بما فيها شركات الطيران التجارية ومشغلو الطائرات الخاصة والوكالات الحكومية ومصنعو وموردو الطائرات والمحركات وقطع الغيار والبنى التحتية المرتبطة بها.

ويتم إنتاج الهيدروجين الأخضر بمصادر طاقة متجددة مثل الطاقة الشمسية أو الرياح ويمكن استخدامه لتشغيل المركبات أو السفن أو الصناعة التي تحرق الوقود الأحفوري تقليديا.

ويُنظر إليه على أنه مصدر محتمل للطاقة يمكن أن يساعد العديد من بلدان العالم على تحقيق أهداف خفض الكربون وتجنب أسوأ آثار الاحتباس الحراري.

وحددت إيرباص بالفعل الهيدروجين الأخضر باعتباره "أحد الحلول الواعدة" كجزء من هدفها لتقديم طائرات عديمة الانبعاثات بحلول عام 2035. وتقوم كل من أيرباص وبلغ باور باختبار محركات الطائرات باستخدام الهيدروجين الأخضر بشكل مستقل.

وكشفت شركة الطيران الأوروبية النقاب عن ثلاثة مفاهيم لطائرة زيرو، التي ستعمل بمزيج من خلايا الوقود التي تعمل بالهيدروجين ومحركات الاحتراق التي تحرق غاز الهيدروجين.

وتقول أمينة سعيد كبيرة محللي أبحاث المناخ والطاقة في آي.أتش.أس ماركت، إن المطارات تتطلب وسائل لنقل الركاب من وإلى الطائرات وقاطرات الطائرات وشاحنات البضائع، كما أن الوقود ضروري لتبريد المباني وتدفئتها.

وتقليديا، استهلكت هذه المركبات والمباني الوقود الأحفوري، لكن أيرباص قالت إن استخدام الهيدروجين المشتق من الكهرباء المتجددة يمكن أن يقلل ما بين 15 و20 ميغاطن من ثاني أكسيد الكربون التي تنبعث كل عام من المطارات.

وستختار أيرباص مع شركائها الجدد مطارا أميركيا ليكون بمثابة دراسة حالة لتوسيع البنية التحتية للهيدروجين في المطارات الأخرى.

وفي الوقت نفسه، تعمل بلغ باور مع شركة يونيفرسال هيدروجين ومقرها كاليفورنيا لتطوير مجموعة نقل الحركة بقدرة 2 ميغاواط لتعديل الطائرات الإقليمية التي تعمل بمحركات توربينية.

وتستخدم بلغ باور الهيدروجين الأخضر المنتج بمنشآتها الخاصة لتشغيل خلايا الوقود الحاصلة على براءة اختراع، بينما توفر يونيفرسال المحركات الكهربائية لمجموعة نقل الحركة وتختبر التجميع بالكامل.

وفي انتظار الحصول على الشهادات والموافقات من مختلف الوكالات، تخطط الشركتان لإثبات جدوى الطائرات الإقليمية التي تعمل بالوقود الهيدروجيني في وقت مبكر من عام 2023 وبدء العمليات التجارية بحلول عام 2025.

ومع خروج البلدان من الوباء ومحاولة إطلاق اقتصاداتها، تقدم شركات مثل بلغ باور للصناعات مجموعة من الحلول تبدأ من تطوير خلايا الوقود وتصل إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر والهيدروجين الأزرق، والذي يتم إنتاجه من منشآت النفط والغاز المجهزة باحتجاز الكربون.

وأنشأت بلغ باور أول سوق قابل للتطبيق تجاريا لتقنية خلايا وقود الهيدروجين، حيث استخدمتها لتشغيل الرافعات في المستودعات الموجودة في الموانئ.

رحلات منسجمة مع البيئة

مساع أردنية لتوسيع جغرافيا أسواق التصدير

الحكومة أمام ضرورة مراجعة شاملة لسياسة التسويق

تجمع الأوساط الصناعية في الأردن على أن الحكومة أمام ضرورة إعادة التفكير في عملية تسويق المنتجات المحلية خارجيا لما للتنويع من أهمية سلعيا وجغرافيا، وعدم تركيزها على منتجات ودول بعينها لتجنب مخاطر الانكشاف على هذه الأسواق خلال الأزمات والمخاطر.

سياسة جديدة للترويج

عمان – يؤكد خبراء في الأردن أن التصدير يحتاج لإمكانيات مالية وإجرائية كبيرة لا تتوفر لدى معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يتسبب لها في صعوبات كثيرة تعطل نشاط هذه المؤسسات وتؤثر على رواج السلع المحلية في الأسواق الخارجية.

ورغم أن الصادرات الصناعية تمتلك قدرات إنتاجية كبيرة، وتمتاز منتجاتها بالكفاءة والجودة العالية، لكن الضرورة تستعدي استغلال هذه الميزات وعكسها على تنوعها الجغرافي والسلعي وتحسين عمليات النقل والخدمات اللوجستية.

ويتطلب تنويع الصادرات بناء استراتيجية لتحديد الأسواق والمنتجات وإعادة ترتيب الأولويات بالترويج وتنويع السلع، وإجراء مسح شامل للقطاعات الإنتاجية الصناعية لإحداث نقلات نوعية بما ينتج، وتعزيز منافستها بالأسواق الخارجية.

ويعاني البلد، وهو أحد أبرز بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المساعدات، من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، مما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

فتحي الجغبير

الصادرات الصناعية ضعيفة في تنوعها وتركز على دول معينة

محمد زكي السعودي

تكثيف عملية التصدير يتطلب دراسة شاملة للأسواق حول العالم

وبحسب أرقام إحصائية لغرفة صناعة الأردن، بلغت صادرات الصناعية خلال النصف الأول من العام الحالي حوالي 2.5 مليون دينار (3.5 مليون دولار مقارنة مع 2.8 مليون دولار على أساس سنوي).

ويعتبر القطاع الصناعي الذي ينتج 1500 سلعة، من أكبر القطاعات الاقتصادية المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24.7 في المئة بطريقة مباشرة و40 في المئة بشكل غير مباشر، إضافة إلى امتلاكه قدرات كبيرة تبلغ 93 في المئة من إجمالي الصادرات المحلية.

ويرى رئيس غرفتي صناعة الأردن وعمان فتحي الجغبير، أن الصادرات الصناعية تعاني من ضعف في تنوعها السلعي والجغرافي وتركز واضح على مستوى السلع والدول.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى الجغبير قوله إن "7 دول فقط تستحوذ على ما نسبته 70 في المئة من إجمالي السلع رغم وصول المنتجات الأردنية لأكثر من 142 دولة، كما تستحوذ 13 سلعة على حوالي 61 في المئة، من إجمالي الصادرات".

وأضاف "رغم هذا الضعف الواضح، إلا أن دراسات مركز التجارة الدولية وفقا لآلية خارطة إمكانيات التصدير قدرت إجمالي الفرص التصديرية غير المستغلة للمنتجات الأردنية بحوالي 4.4 مليار دولار، من مختلف المنتجات وإلى مختلف دول العالم".

وأوضح أن الفرص الضائعة على الصادرات المحلية تؤكد حقيقة ما "نملكه من قدرات إنتاجية ضخمة وما تتمتع به المنتجات الصناعية من كفاءة وجودة".

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد دعا خلال فترة الوباء لضرورة التفكير بآليات لزيادة التصدير إلى الخارج وأهمية الترويج للصناعات الوطنية على أرض الواقع ودون أي تأخير.

ويشكل تطوير آليات الترويج للمنتجات المصنوعة محليا وربطها بخطة أولويات للصادرات أمرا في غاية الأهمية بهدف تعزيز تواجد تلك السلع في الأسواق العالمية.

ويعيب أوساط القطاع قلة عمليات الترويج الحالية إلى نقص الدعم المالي، وعدم وضوح الرؤية الدقيقة، كما ينقصها القليل من التشبيك والدعم الذي في معظمه فني من رفع القدرات التسويقية وتوجيهها بالشكل المطلوب، حتى تصل إلى الأسواق الخارجية.

ويعتقدون أنه من المهم العمل على دعم الاتصال بسلاسل التوريد العالمية من خلال استحداث آليات وتقنيات للتجارة الإلكترونية التي زاد الاعتماد عليها ما بعد الجائحة، وكذلك تعزيز برنامج ائتمان الصادرات، لتسهيل عمليات تمويل الصادرات، وتفعيل دور السفارات في هذا المضمار.

ويقول رئيس جمعية مستثمري شرق عمان الصناعية محمد زكي السعودي إن تنويع الصادرات يجب أن يتم من خلال دراسة الأسواق العالمية وخصوصا المستهدفة من حيث حجم الاستهلاك وآليات البيع والتسويق والتسهيلات التي يتطلبها السوق ومدى توافق السلعة المراد تسويقها لرغبات المستهلكين.

وأشار إلى أنه يجب العمل على زيادة المعارض النوعية، التي تظهر ميزات وجودة وسعر السلعة الأردنية للأسواق المستهدفة، مؤكدا على أهمية تكيف المُصدر الأردني مع متطلبات الأسواق كي يسهل عليه بيع وتسويق السلع.

ولدى الكثير من الصناعيين قناعة بأن استغلال المزايا التنافسية للأردن باعتباره مركزا للوصول إلى الأسواق العالمية سيوفر الوصول إلى أكثر من 1.5 مليار مستهلك حول العالم، من خلال جذب استثمارات نوعية موجهة للتصدير مربوطة بمنظومة حوافز تدعم القيمة المضافة للاقتصاد الأردني وتشغيل واستدامة المزيد من فرص العمل للأردنيين.

وقررت الحكومة مؤخرا خفض تكاليف استهلاك الكهرباء على القطاعات الاقتصادية، ما اعتبره خبراء خطوة بالاتجاه الصحيح نحو تعزيز إنتاجية وتنافسية المنتجات المحلية والذي يتوقع تطبيقه مطلع العام المقبل.

وأكد المدير العام السابق لجمعية البنوك في الأردن عدلي قندح، أن تركز الصادرات الصناعية في عدد محدود من الدول يزيد من مخاطر الانكشاف على هذه الأسواق، من حيث ارتفاع المخاطر السياسية والاقتصادية في حال حدوث أزمات في تلك الدول.

وأوضح أنه لتنويع الصادرات والأسواق وتجنب المخاطر يجب عمل مسح شامل للقطاعات الإنتاجية الصناعية للوقوف على إمكانية إحداث نقلات نوعية بالمنتجات والسلع التي تنتجها هذه القطاعات لجعلها قادرة على المنافسة بالأسواق العالمية.

ويتطلب ذلك الأمر البحث عن أسواق جديدة بالمنطقة والعالم كالأسواق الأفريقية وفي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والشرقية وحتى الأسواق الأوروبية الغربية.

وبالإضافة إلى ذلك، وضع مواصفات ومعايير عالمية لمختلف أنواع المنتجات الزراعية والغذائية وغيرها من المنتجات المصنعة بالاقتصاد الأردني.

وتتضمن وثيقة السياسة التجارية الخارجية للفترة الممتدة بين 2018 و2022 برامج ومبادرات استراتيجية لتنويع الصادرات من خلال السعي لإيجاد أسواق جديدة وتعزيز نفاذ الصادرات إلى الأسواق غير التقليدية.

تونس تُسيطر على عجز الطاقة رغم التحديات

تونس – تمكنت تونس من السيطرة على عجز الطاقة منذ بداية العام الحالي على الرغم من التحديات التي تواجهها لتقليص أكبر في هذا البند والضغط علة الموازنة السنوية.

وأظهرت بيانات رسمية نشرتها وزارة الطاقة والمناجم عبر منصتها الإلكترونية تراجع العجز في قطاع الطاقة بنسبة 9 في المئة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري وذلك مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وتسببت الأزمة الصحية وما انجر عنها من إجراءات احترازية تطلبت إغلاق الاقتصاد، في انكماش النمو وهو ما انعكس على الطلب المحلي لكل السلع الاستهلاكية.

وذكرت وزارة الطاقة في نشرتها الشهرية حول قطاع الطاقة، أن عجز البلاد في هذا القطاع انخفض إلى 3.13 مليار دينار (قرابة مليار دولار) خلال الفترة الفاصلة بين يناير وأغسطس 2021، من 3.42 مليار دينار (1.2 مليار دولار) بنهاية الفترة المقابلة من عام 2020.

ووفقا للوزارة فقد ارتفع إجمالي الطلب على الطاقة الأولية إلى 6.5 مليون طن مكافئ نفطي في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، بزيادة 7 في المئة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

وأرجعت الوزارة ارتفاع الطلب على الطاقة إلى "العودة التدريجية للنسق العادي للاستهلاك بعد جائحة كوفيد – 19".

وسجل الطلب على المشتقات النفطية ارتفاعا بنسبة 10 في المئة ليصل إلى نحو 2.98 مليون طن مكافئ نفط بنهاية أغسطس الماضي، مقارنة بحوالي 2.71 مليون طن قبل سنة.

> 9
> في المئة نسبة تراجع العجز في قطاع الطاقة في الأشهر الثمانية الأولى من 2021 بمقارنة سنوية

كما ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 4 في المئة، من 3.3 مليون طن مكافئ نفط إلى 3.44 مليون طن مكافئ نفط خلال فترتي المقارنة.

وأشارت البيانات إلى أن الموارد من الطاقة الأولية أي تلك المتأتية من عمليات الإنتاج والإتاوة من الغاز الجزائري بلغت 3.45 مليون طن مكافئ نفط خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، مسجلة ارتفاعا بواقع 33 في المئة على أساس سنوي.

وارتفع العجز التجاري لتونس 18.1 في المئة في نهاية سبتمبر الماضي إلى 4.23 مليارات دولار على أساس سنوي، وسط زيادة في الصادرات والواردات على حد سواء.

وارتفع منسوب تفاؤل المسؤولين التونسيين بكبح عجز الطاقة المتفاقم مع تدشين أكبر حقل للغاز قبل نحو عامين، رغم تشكيك المحللين في قدرة الحكومة على مواجهة التحديات المتنوعة لمعالجة الأزمات المالية نتيجة تباطؤ نمو القطاعات الاستراتيجية.